بعض مظاهر الإختلالات الهيكلية في الإقتصادات النامية

أ.د. خليل محمد شهاب الجبوري
سارين فيصل علي جاسم الفراجي
الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تعاني إقتصادات الدول النامية من مجموعة واسعة من الإختلالات الهيكلية التي أصبحت سمة مميزة لها كنتيجة لتنامي أوجه القصور في السياسات الاقتصادية وتدني مستويات التنمية والتطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة والتي انعكست أثارها على البيئة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الدول .

ان السمات الاقتصادية لهذه الدول تتمثل في ضعف البنية الأساسية وقلة التراكم الرأسمالي , مما يقلل من ربحية المشروعات الاستثمارية فيها , ويجعل أسواق هذه الدول مبعثرة وغير مترابطة مع بعضها , وهذا يضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها.

وقد تناولنا في هذا البحث بعض مظاهر الإختلالات الهيكلية في الإقتصادات النامية

Abstract:

Developing economies are suffering from a wide range of structural imbalances that have become a distinctive feature as a result of the growth of the shortcomings in economic policies and low levels of development; along with the international economic developments which reflected all on economic, social and political environment in those countries.

The Economic features of these counties is noted with weak infrastructure and very low capital accumulation , which in turn lower the profitability of investment projects in them , which makes their market scattered and not connected with each other , which weaken their elasticity of production system .

We took in consideration in this research some structural imbalances in developing economies

المقدمة

أن إقتصادات الدول النامية تعاني مجموعة واسعة من الإختلالات الهيكلية التي أصبحت سمة مميزة لها كنتيجة لتنامي أوجه القصور في السياسات العامة وتدني مستويات التنمية والتطورات الدولية المعاصرة والتي انعكست أثارها واضحة على البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيها .

إن مصادر الإختلالات الهيكلية هي عديدة ومتنوعة ومتباينة من حيث التأثير في إقتصادات الدول النامية , ولا تقتصر على أوجه الإنفاق وإنما على عوامل كنمو السكان, ودرجة مستوى التحضر , وإتساع التجمعات المدنية , وارتفاع معدلات التضخم كلها أسباب مباشرة للإختلالات الهيكلية من جهة , ومن جهة أخرى تمارس العوامل غير الإقتصادية دوراً مباشراً لا يقل من حيث الأهمية عن العوامل الاقتصادية , كالبنية الإجتماعية والسياسية والثقافية , وتنامي الوعي عند الأفراد

إن البحث في موضوع الإختلالات الهيكلية لا يعكس قلق أصحاب النظرة التشاؤمية التي يطلقها هذا الاقتصادي أو ذاك , بل على العكس من ذلك , فإن هذا الموضوع تفرضه حقائق ومؤشرات تدهور الوضع الاقتصادي في الدول النامية وزيادة درجة انكشافه , تداعي جدار الأمن الإقتصادي لتلك الدول , تعاظم التحديات التي تواجه مسار التنمية فيها , المعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون إعادة توجيه التنمية فيها , وكذلك سياسات الانفتاح التي تشكل قيداً كبيراً يحول دون تحقيق الأمن الإقتصادي في الدول النامية

في ضوء هذا الواقع المتناقض بين الطرفين (المتخلف اقتصادات الدول النامية والمتقدم اقتصادات الدول المتقدمة) يطرح السؤال الأتي :-

ماذا ستكون الإنعكاسات والتحديات التي ستواجه إقتصادات الدول النامية في ظل الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الدول ؟

وهذا ما سوف نفصله في ثنايا هذا البحث .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف :-

١ – رصد وتحليل الإختلالات الهيكلية في إقتصادات الدول النامية

٢- التعرف على أسباب هذه الإختلالات الهيكلية

٣- إستعراض الترتيبات التي أتخذتها الدول النامية لمواجهة تلك الإختلالات

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن استمرار الإختلالات الهيكلية في الدول النامية سيجعل من الصعب على أقتصاداتها التكيف مع إتجاهات التطور التي تفرضها التغيرات الإقتصادية والسياسية الدولية والتحديات المرافقة لها والإحتياجات الأساسية في الداخل , بما يحتم عليها إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية من خلال وضع تصور وتدابير مستقبلي لإقتصاداتها وبما يتناسب مع طبيعة ومخاطر هذه التحديات .

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى :- المبحث الأول // سمات (خصائص)اقتصاديات الدول النامية , المبحث الثاني // البطالة كأهم سمات ومشاكل الاقتصادات النامية,المبحث الثالث // التضخم كأحد اخطر الإختلالات في الاقتصادات النامية .

المبحث الاول :- سمات(خصائص) اقتصاديات الدول النامية :

تعتمد الدول النامية بالدرجة الأولى على الزراعة والرعي وعلى القليل من الصناعات التحويلية الضرورية , كصناعة النسيج والاسمنت وبعض المواد الغذائية , وتجهيز المعادن وتهيئة الإنتاج الزراعي للتصدير إلى الخارج , ولذلك تعتمد صناعتها على ما يتوفر لديها من إنتاج الزراعي أو الرعي أو التعديني وكلما تقوم بها صناعات أساسية أو صناعات هامة تتطلب رأس مال ضخم أو تتطلب مهارة فنية فائقة . تواجه العديد من الصعوبات وبخاصة في مسألة التمويل[١].

تتباين الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية بتباين ما يتوافر لكل منها من إمكانيات بشرية وموارد مادية ومالية وفنية وطبيعية , بالإضافة إلى ما أدت إليه السياسات التي اتبعتها هذه الدول خلال محاولات النمو الاقتصادي من تغيرات في هياكلها الإنتاجية الموروثة عن فترات ما قبل الاستقلال السياسي , ومع هذا الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية , فإنها تشترك في مجموعة من الخصائص التي نتجت عن دمجها في السوق العالمية , وبالتالي تخصصها بأدوار محددة في تقسيم العمل الدولي نتج عنها تخلف اقتصادياتها وتبعيتها للدول الرأسمالية , فهي تنطوي تحت لواء ما يسمى بدول العالم الثالث أو الدول الآخذة في النمو, وتشترك الدول العربية في السمات والملامح الأساسية التي تعاني منها دول العالم الثالث , اما الدول العربية التي لايشكل البترول القطاع المسيطر فيها فإنها تتميز بسيادة قطاع اقتصادي رئيسي آخر[٢].

---

[١] فؤاد محمد الصقار , الملامح الاقتصادية للدول النامية, الناشر وكالة المطبوعات, الكويت, ١٩٨٢,ص١٣-١٤.

[٢] دعد رفيق دلال, إقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج ,مكتبة المجتمع العربي,عمان,الأردن ,٢٠٠٩م,ص١٨٣-١٨٥

مثل الزراعة في حالة مصر وسوريا واليمن وتونس والصناعات الإستراتيجية غير البترول في حالة موريتانيا والأردن , إلا أن بعض دول هذه المجموعة تضم إلى جانب ذلك قواعد إنتاجية صناعية , حيث بدأ الاهتمام بالصناعات التحويلية فيها مثل مصر , ويعكس هدا التباين في هياكل اقتصاديات الدول العربية التباين في توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الأقطار العربية تبعاً لأهمية قطاع النفط[١].

ان السمات الاقتصادية لهذه الدول تتمثل في ضعف البنية الأساسية وقلة التراكم الرأسمالي , مما يقلل من ربحية المشروعات الاستثمارية فيها , ويجعل أسواق هذه الدول مبعثرة وغير مترابطة مع بعضها , وهذا يضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فيها.

ويولد أشكالا مختلفة من الاحتكارات في الأسواق , مما يخفض من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة لهذه الدول , ان انخفاض الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج في هذه الدول , سواء أكانت موارد طبيعية أم بشرية , يعود إلى انخفاض مستوى الأساليب الفنية المستخدمة في الإنتاج من ناحية , ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض التعليم والتدريب والخبرة وتدني مستوى الصحة والتغذية والناتج عن تدني مستويات الدخول , وأن أهم ما تعانيه الدول النامية هي مشاكل الفقر والجهل والمرض والتي تمثل أركان التخلف الاقتصادي فيها , مما يجعل هدف أي نظام اقتصادي في هذه الدول هو العمل للقضاء على هذه المشاكل الرئيسية[٢].

ولاختلاف خصائص الهياكل الاقتصادية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة , إذ تتصف هذه الهياكل في الدول النامية بالركود وثبات النسب والعلاقات بين القطاعات الرئيسية , مما يستوجب تغييرا جذريا في هذه الهياكل , وتطويرا للتنظيمات الإنتاجية وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية ,ولطبيعة هذه الهياكل في الدول النامية , فإن تحليل أوضاع التوازنات الاقتصادية الكلية واختلالاتها تستمد عمقها من الخصائص الهيكلية لهذه الاقتصادات والضعف في بنيانها الاقتصادي العام , ونقص الموارد الاقتصادية اللازمة لمواجهة متطلبات الاستهلاك والاستثمار, وضعف مرونة أجهزتها الإنتاجية[٣].

---

[١] دعد رفيق دلال,مصدر نفسه ,ص١٨٥

[٢] عبد الله الطاهر وآخرون , مبادئ الاقتصاد السياسي ,دار وائل للطباعة والنشر, عمان , الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠٢, ص ١٣٥.

[٣] حسن هادي صالح , دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٧,ص٧١.

تختلف الدول الغنية وكذلك الدول الفقيرة فيما بينها في الكثير من المظاهر , فبعضها يتسم بالنمو في السنوات الأخيرة وبقي البعض الأخر يتسم بالركود , وشاركت الحروب والاضطرابات السياسية في فقر بعضها, واتسم البعض الأخر بعدم تطور الثقافة الاقتصادية, وعلى أنه لايوجد حد فاصل وحاسم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما , فإذا أخذنا الدخل الفردي للتفرقة بين المجموعتين فلن نجد فرقاً كبيراً بين مستوى الدخل في الدول المتقدمة عن الدول أقل تقدماً , والواقع أن التفرقة بين الدول المتقدمة , والدول الأقل تقدماً تكون تحكمية في كثير من الحالات[١].

ولعل من ابرز السمات الأساسية التي تشترك بها معظم الدول النامية هي :-

١-انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يعكس انخفاض المستوى المعيشي للأفراد[٢]

Decline of average real per capita income which reflects a decline in the standard of individuals

يعكس هذا المؤشر إلى حد ما مستوى المعيشة في دولة ما , حيث انه يعكس مباشرة مدى قدرة الشخص العادي في الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات لإشباع حاجاته.

ومتوسط دخل الفرد هو عبارة عن نصيب الفرد الواحد من السكان من مجموع الدخل القومي , ويمكن الوصول أليه بقسمة الدخل السنوي الكلي على عدد السكان جميعا بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو ظرفهم , ويقدر عادة مستوى دخل الفرد عن الدولار شهريا (بالدولار الأمريكي) بحسب الأسعار التجارية , فهو قد لا يتجاوز في بعض الدول المتخلفة[٣], ان انخفاض مستوى الدخل الفردي يكون عاملا أساسيا لانخفاض مستوى الادخار الذي يعتبر العامل الأساسي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية , وهذا يعني أن انخفاض مستوى الدخل وما يترتب عليه من انخفاض مستوى الادخار , سوف يكون عائقاً أساسيا أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بسبب نقص الاستثمارات اللازمة[٤].

---

[١] جيمس جوارتيني و ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمت وتعريب :عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد,, دار المريخ للنشر , الرياض , ١٩٩٩,ص٥٧٤.

[٢] محمود حسين الوادي وآخرون, مبادئ علم الاقتصاد , دار المسرة للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, الطبعة الثانية , ٢٠١٣, ص٣٤٦.

[٣] محمد مروان السمان وآخرون, مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي و الكلي),دار الثقافية للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, الطبعة الأولى , ٢٠٠٩, ص٣٨٥.

[٤] كاظم جاسم العيساوي و محمود حسين الوادي , الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي, المستقبل للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, الطبعة الأولى , ٢٠٠٠,ص ٢١٠.

٢- اختلال الهياكل الاقتصادية Disruption of economic structures

من خصائص التخلف الأخرى التي تتميز بها معظم الاقتصادات النامية , الاختلالات الجذرية في هياكلها الاقتصادية , إذ يلاحظ عدم وجود ارتباط أو تداخل وإذا ما وجد فيكون بدرجة ضعيفة جداً بين القطاعات الاقتصادية , وعدم وجود ما يسمى بالتشابك القطاعي بين تلك القطاعات وخاصة بين القطاعات الإنتاجية , كالترابط بين القطاع الصناعي والزراعي ,حيث يلاحظ أن أغلبية السكان في هذه الدول يعملون في الزراعة اذ تصل نسبة المشتغلين في الزراعة إلى أكثر من (40%) من مجموع القوى العاملة بينما لا تتجاوز تلك النسبة أكثر من(10%) في الدول المتقدمة .

وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الدخل القومي مصدرها الزراعة واستخراج المواد الأولية والمعدنية وتصديرها بشكلها الخام او الأولي إلى السوق العالمية وبأسعار رخيصة . وان نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الدخل القومي في هذه الدول لم يتجاوز بأحسن الأحوال (9 %) في الوقت الذي تصل فيه تلك النسبة إلى أكثر من (30%) في الدول المتقدمة[١]. وهناك تشوه في اقتصاديات هذه الدول وهذا يعني أن هناك قطاعات او نشاطات متطورة وتستخدم احدث أنواع التكنولوجيا وهذه عادة القطاعات التصديرية التي ارتبطت بالسوق العالمية في الوقت الذي تجد إلى جانبها قطاعات متخلفة جداً , وعادة فإن هذا النمو الغير المتوازن لا يكون في أي حال من الأحوال في خدمة عملية التنمية الاقتصادية[٢].

أن اختلال الهيكلي والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي سببت العجز المستمر في موازنات الدولة وميزان تجارتها[٣].

٣- انخفاض مستوى الإنتاجية[٤]. Decline in the Level of Productivity

تتميز معظم الاقتصادات النامية بانخفاض مستوى الإنتاجية مقارنة بما هو عليه الحال في الاقتصادات المتقدمة , ذلك الانخفاض يعود إلى جملة من العوامل كالاعتماد على فنون الإنتاج البسيطة والتقليدية , إضافة إلى ضعف الخبرات الفنية بسبب ضعف برامج التعليم والتدريب , وعدم توافر الكوادر الفنية ذات الكفاءات العالمية , إضافة إلى عدم الاستغلال والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة[٥]

---

[١] كاظم جاسم العيساوي و محمود حسين الوادي , مصدر نفسه , ص ٢١١.

[٢] محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف ,الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان, الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩, ص ٢٩٨.

[٣] إسماعيل محمد سلطان,الاقتصاد السياسي,دار الراية للنشر والتوزيع,عمان,الأردن,٢٠١٢,ص٢٩.

[٤] عبد المطلب عبد الحميد , الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات) دار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠١٠,ص٢٧٨.

[٥] محمود حسين الوادي , مصدر سابق, ص٢٩٨.

أما لعدم وجود موارد تكمل العنصر البشري , كراس المال المادي , أو لعدم كفاءة العنصر البشري لانعدام التدريب وارتفاع نسبة الأمية[١]. ومن ثم انخفاض الإنتاج بسبب العديد من العوامل الهامة , ومنها العوامل السابقة والتي يمثلها النقص في رأس المال وتخلف طرق الإنتاج والنقص النوعي للسكان نتيجة الافتقار للقدرات والمهارات الناجمة عن انخفاض الاستثمار في الإنسان يرتبط بهذا الامر انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية التي يمكن أن تتيح استخدام الموارد , أضافه إلى أن معظم النشاطات الاقتصادية تؤدي من خلال مشاريع صغيرة لا تتوفر لديها القدرات والإمكانات التي تتيح لها استخدام الوسائل والأساليب الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية المتطورة , كما لا يتاح لها نتيجة حجمها الصغير تحقيق وفورات الحجم , اي انخفاض في التكاليف المرتبطة بالاحجام الكبيرة للمشروعات , وهذا كله وغيره يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية سواء اتصل الأمر بإنتاجية العاملين أو إنتاجية الموارد الطبيعية[٢].

٤- ضيق السوق المحلية A narrow Domestic Market

من السمات الأخرى التي تتصف بها معظم الاقتصادات النامية والذي يعتبر أو يمثل واحداً من العقبات الأساسية التي تواجه تحقيق عملية التنمية الاقتصادية هو ضيق السوق المحلية , فعلى الرغم من كثرة عدد السكان في هذه الدول والتي يمكن ان تكون عاملا محفزا لزيادة الطلب وبالتالي اتساع حجم السوق المحلية , إلا انه يلاحظ ان هناك ضيقاً في السوق المحلية نتيجة لانخفاض مستوى الدخول الفردية وبالتالي ضعف القوة الشرائية وانخفاض الطلب[٣]. أن ضيق السوق المحلية يعود بالأساس إلى جملة من المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول , وان ضيق السوق المحلية وأثرة على عملية التنمية , يظهر من خلال اثر تلك العلاقة على مجمل الاستثمار والذي يعتبر الأساس في عملية التنمية , فضيق السوق المحلية قد لا يكون حافزا مشجعا للاستثمار المحلي ولا للاستثمار الأجنبي في المساهمة بعملية التنمية الاقتصادية[٤].

---

[١] عمر محمد المحمودي , نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , الطبعة الأولى , ١٩٨٦,ص٢٤٠.

[٢] فليح حسن خلف,العولمة الاقتصادية, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الأردن , الطبعة الأولى ٢٠١٠,ص٣١٢

[٣] محمود حسين الوادي , مصدر سابق , ص ٢٩٩.

[٤] كاظم جاسم العيساوي , مصدر سابق , ص ٢١٢.

٥- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية

A weak participation of industrial Sestors in the economic Development process

تعتمد الدول النامية بصفة أجمالية على الأنشطة المرتبطة بالمنتجات الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية , حيث تساهم هذه الأنشطة بحصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول , في حين يسجل ضعف كبير لقطاع الصناعة وكل ما يتعلق بالتكنلوجيا الحديثة.

وهذا ما يفسر عدم تطوير الإنتاج بالعمل على إجراء البحوث العلمية المستمرة واستخدام نتائجها في تطوير أداء مختلف القطاعات بما يؤدى إلى حسن استغلال الموارد المتاحة , وعلى هذا الأساس فإن الجهاز الإنتاجي للدول النامية يتصف بالجمود النسبي لأرتباطة بالإنتاج الأولي[١]. أن اغلب الصناعات السائدة في معظم الاقتصادات النامية هي الصناعات الصغيرة والخفيفة والاستهلاكية أو الصناعات المكثفة للعمل , مع غياب وجود الصناعات القائدة أو الأساسية التي تعتبر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية كالصناعات الثقيلة[٢].

أن التبعية التي تتمثل باعتماد العديد من الدول النامية في تنفيذ برامجها التنموية على القروض الأجنبية – هي نتيجة لضعف الادخارات الوطنية مما أوقعها في فخ المديونية والتي جعلت الدول النامية عاجزة ليست عن تسديد أصل الدين , وإنما عاجزة عن تسديد الفوائد المترتبة على تلك الديون , مما جعل تلك المشكلة من المشاكل الدولية[٣]. يؤدي النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي إلى أحداث ضغوط تضخمية واضحة , بسبب مناطق الاختناق التي تنشأ داخل هذه القطاعات وتسبب ما يتولد عن ذلك تباين في تركيبة العرض الكلي للسلع والخدمات المنتجة محلياً وما يقابلها من تركيبة قوى الطالب المحلي . وإذا استمر هذا الاختلال فترة طويلة من الزمن , فإنه يضفى على الاقتصاد القومي صفة التضخم الهيكلي ,الذي يصعب إيقافه دون تغيرات جوهرية في العلاقات التناسبيه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة[٤].

---

[١] علام عثمان , تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية , ٢٠١٣, ص٧.

[٢] كاظم جاسم العيساوي , مصدر سابق ,ص ٢١٣.

[٣] محمود حسين الوادي , مصدر سابق , ص٣٠١.

[٤] رمزي زكي ,أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة ,مطبوعات مكتبة مدبولي, ١٩٨٠, ص ٣٥.

٦- ارتفاع معدلات النمو السكاني increase of Population Growth Rate

تعد معدلات نمو السكاني في الدول النامية مرتفعة بصورة عامة حيث يتراوح بين 2.5-3.5 % سنويا بالمقارنة مع 0.50-0.70 % سنويا الدول المتقدمة . وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان في بعض الدول انخفضت إلى 1% خلال عقد السبعينات من القرن السابق , أما في عقد الثمانينات من القرن السابق حيث قامت بعض الدول النامية بتطبيق إجراءات صارمة لتحديد النسل مما أدى إلى انخفاضه نسبياً الى اقل من 2.5 % سنويا , وبالإضافة إلى مما هو جدير بالذكر ان الأسر الفقيرة تميل إلى زيادة عدد الأطفال كمصدر للعمل الذي يدر الدخل و كضمان لمواجهة الشيخوخة.

لذلك يمكن أن ينظر إلى ارتفاع معدلات نمو السكان كسبب ونتيجة لظاهرة التخلف الاقتصادي والفقر, إما بالنسبة لمعدلات الوفيات ,فإنها انخفضت بصورة ملحوظة , بسبب تحسن الظروف الصحية والسيطرة على الإمراض المعدية , بفضل زيادة الخدمات الوقائية الصحية في معظم الدول النامية [١]. ان الظاهرة السكانية هي ظاهرة معقدة لا تتحدد أبعادها الحقيقية بالاعتبارات الكمية فقط من تعداد كلي للموارد الطبيعية التي يتعامل معها الجهد البشري (القوة العاملة). وعلى ذلك نقول بأن الكم البشري لدولة ما قد يكون مصدرا لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة , يتفاعل مع أي كم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية , ومن ثم يكون نمو هذا الكم البشري او تزايد عدد السكان مرغوبا فيه (كما هو الحال في الدول المتقدمة), وإما ان يتحول مجموع السكان كبيرا ام صغيرا إلى مجرد كم بشري خامل لا يؤثر في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه[٢].

ويمكن أيجاز خصائص رئيسية للاقتصادات النامية المشار أليها سابقا بما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر(Vicious circle of poverty)

المتمثل بانخفاض معدل الدخل الفردي ومن ثم انخفاض الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض معدل الدخل الفردي , الذي يزداد تدهورا بسبب ارتفاع معدل نمو السكان [٣]ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :-

---

(١) عبد الوهاب ألامين , مبادئ الاقتصاد الكلي,دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع,عمان,الأردن , ٢٠٠٢, ص٣٩٠ - ٣٩١.

(٢)حمشة عبد الحميد, مصدر سابق_,ص١٧-١٨.

(٣)عبد الوهاب الامين , مصدر سابق, ص٣٩١.

شكل (1)

الحلقة المفرغة للفقر

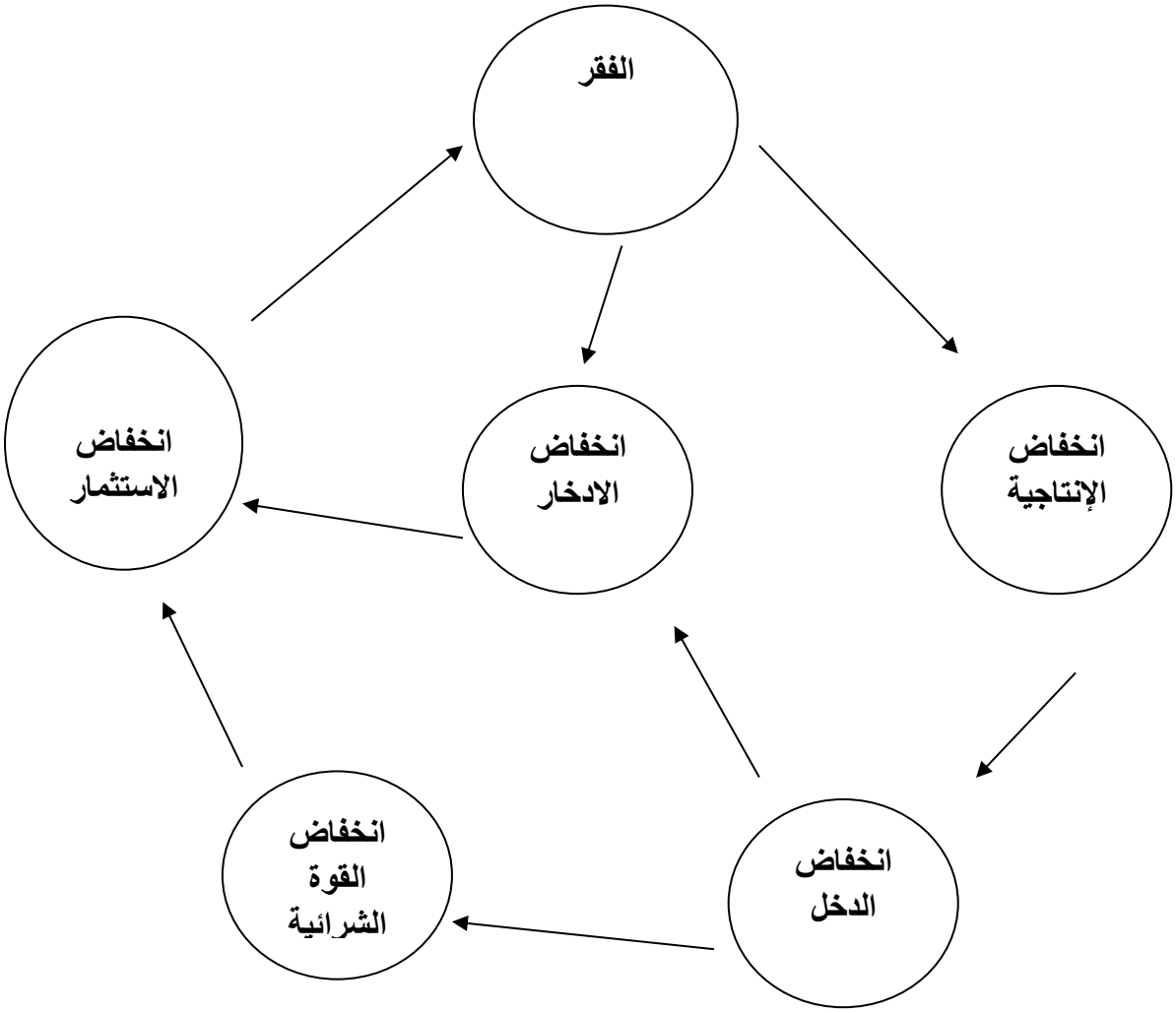

المصدر:- عبد الوهاب الامين وزكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد (الجزء الثاني الاقتصاد) الكلي والجزئي، دار المعرفة، جامعة الكويت، ١٩٨٣ ص٢٨٦

المبحث الثاني :- البطالة كأهم سمات ومشاكل الإقتصادات النامية

تعد البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات البشرية وان كانت بنسب متفاوتة , لاسيما مجتمعات الدول النامية ومنها دولنا العربية , وباتت هذه المشكلة تقلق أصحاب القرار في تلك الدول إذ يزيد معدل البطالة في الكثير من الدول العربية عن (12%) لتصل إلى نحو ما يقارب ضعف هذه النسبة في الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة والكثيفة بالسكان , والمشكلة واضحة ومؤثرة

اجتماعيا واقتصاديا حتى في الدول ذات الاقتصاديات النامية بشكل جيد , بل أصبحت البطالة تطال حتى الدول الخليجية النفطية ذات الكثافة السكانية القليلة[١].

هناك العديد من العوامل (الأزمات الداخلية والخارجية) التي ظهرت خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي قد أسهمت في بروز العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية في الدول النامية منذ بداية عقد السبعينات , والتي كان من أبرزها انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي وارتفاع العجز في ميزانياتها الحكومية وفي موازين مدفوعاتها وتدني مستوى معيشة سكانها وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ومع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بلغت هذه المشاكل والاختلالات الاقتصادية ذروتها واستفحلت بدرجة كبيرة أصبحت عندها هذه الدول غير قادرة على مواجهتها ونتيجة لذلك اضطرت العديد من تلك الدول الاستعانة بصندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدتها في معالجة هذه المشكلات , والاختلالات من خلال قيامها بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية بالتعاون والتنسيق مع الصندوق والبنك[٢]

تعرف البطالة : على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزأ من القوى العاملة في مجتمع ما , برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[٣]. وتعرف وزارة العمل الأمريكية البطالة : بأنها النسبة المئوية (للقوى العاملة)* المدنية التي لا تستخدم في وقت محدد[٤].

---

[١] احمد عمر الراوي ,دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣,دار الكتب والوثائق ببغداد,العراق,بغداد,٢٠٠٩ ص٢٠٥

[٢] سيلام حمزة ولدبزيو فاتح , فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ,مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك,٢٠١٣,ص٦٠

[٣] خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي , مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر والتوزيع , الأردن , عمان, الطبعة الثانية , ٢٠٠٧ , ص١٩١.

* تعرف القوى العاملة المدنية (قوة العمل)بأنها جميع الناس المستخدمين , خارج القوات المسلحة زائدا جميع الأشخاص الذين يقعون في المجموعة العمرية ما بين ١٦ الى ٦٤ سنة والذين يبحثون فعلاً عن العمل ولكنهم حاليا غير مستخدمين . للمزيد من الإيضاح ينظر:

خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي , مصدر سابق, ص١٩١.

[٤] جي هولتن ولسون , الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات,ترجمة : كامل سلمان العاني , دار المريخ للنشر,الرياض, الطبعة العربية , ١٩٨٧, ص٦٠٩.

وبعبارة أخرى تعرف البطالة :- على أنها مجاميع الأفراد الذين هم في سن العمل والقادرين عليه ويبحثون عنه ولا يجدونه[١].

وتعرف أيضا بأنها الأفراد الراغبين في العمل عند الأجور السائدة في سوق العمل . وبالنسبة للإحصاءات الرسمية تعرف البطالة طبقاً للمؤتمر الدولي لاحصاءات العمل بأنها جميع الأفراد في فئة عمرية معينة , والذين كانوا خلال فئة مرجعية محددة(شهر – أسبوع – يوم) بدون عمل , أي لم يكونوا من العاملين بأجر أو من العاملين لحسابهم الخاص , قادرون على العمل , يبحثون عن العمل اتخذو خطوات محدده للفترة قريبة للبحث عن العمل[٢].

تعد البطالة من المؤشرات الاجتماعية المهمة التي تمثل التحدي الأكبر للحكومات وخاصة في صفوف الشباب الذين غالبا ما يمثلون النسبة العظمى من أجمالي السكان , في ظل الأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي ووقوع هذه الدول في دائرة العجز المتراكم للموازنات العامة وتزايد الديون الخارجية والداخلية الأمر الذي يقود الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي[٣]. لا تعتبر البطالة ظاهرة خاصة بدولة ما , بل تعتبر ظاهرة عالمية تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى, وذلك تبعاً لمعدلات التنمية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات وفقاً لعدد ومعدل نمو السكان , وكذلك طبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في الدولة , وتوضح الدراسات أن العديد من دول العالم النامية تعاني من إشكالية البطالة ,ولكن تفاقم حدتها في الدول النامية كان بارزاً بسبب ضعف مقدرتها على خلق فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة فيها , ولقد أخذت الكثير من الدول سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق , مما أدى إلى مزيد من البطالة ناهيك عن تخلي هذه الدول عن سياسة التشغيل التلقائي للخريجين فيها وترك ذلك إلى اليات السوق أي قانون العرض والطلب في سوق العمل , كذلك زاد مستوى البطالة بسبب أتباع الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة العالية في رأس المال نتيجة التطور العلمي والتكنولوجيا

---

[١] احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , دار الكتب والوثائق , العراق, بغداد, الطبعة الأولى , ٢٠١٣, ص١٤٣

[٢] عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش, التنمية الاقتصادية ومشكلاتها , دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠١٣, ص١١٦.

[٣] رحمن حسن علي المكصوصي,فاتن سعيد حميد,برامج التكييف وانعكاساتها على بعض مؤشرات في البلدان (الاردن , مصر) حالة دراسية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,العدد ٧, ٢٠١٢, ص٦

السريعة , وقد يعتبر معدل البطالة الذي لايتجاوز نسبة (4%) من قوة العمل في المجتمع نسبة طبيعية مسلم بها اقتصادياً[١].

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التوظف الكامل المصحوب باستقرار مستويات الأسعار مع كفالة معدل مرتفع للنمو الاقتصادي, وتعرف هذه الأهداف بالمثلث الصعب , فتحقيق الأهداف الثلاثة معاً في أن واحد لا يدوم لفترات طويلة , فتحقيق احدها يكون على حساب التنازل عن جزء من الآخرين, وتتصف فترات الكساد الاقتصادي بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الإنتاج فتضعف القوى الشرائية وتختفى الحوافز لزيادة الإنتاج كما تتميز فترات الرواج بزيادة العمالة وارتفاع الدخول وزيادة الإنتاج وقد يعقبها ارتفاعات تضخمية في الأسعار[٢].

١-أنواع البطالة : Types of unemployment

أ-البطالة الهيكلية :-structural unemployment يعد هذا النوع من البطالة نتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شهدتها اقتصادات الدول النامية خاصة الاتجاه إلى التصنيع , وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد القومي , وقد صاحب ذلك استحداث مواصفات خاصة ومهارات جديدة في العمل لم تكن موجودة في السابق , الأمر الذي نتج عنه بطالة هيكلية كانت تمتص تدريجياً في أولى مراحل التصنيع مع اكتساب تلك المهارات والمواصفات, غير انه نتيجة لاستمرار الأخذ بأساليب التقدم التقني واستخدام المعدات والآلات الحديثة في العمليات الإنتاجية , بخاصة تلك المكثفة لرأس المال أدى ذلك إلى زيادة نسبة هذا النوع ومعدلة من البطالة بصورة مستمرة , أن عدم توافر الموارد المالية لإقامة مراكز التدريب الكافية لإعادة تدريب الأفراد وتأهيلهم لممارسة تلك الأساليب ,فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل , مما يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات تلك التغيرات وهذا هو جوهر المشكلة في الدول النامية[٣].

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطيل أجزاء من قوة العمل بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة تكوين عنصر العمل المتوفرة, وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية. في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن

---

[١] فائق مشعل قدوري العبيدي ,البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق بعد الاحتلال , مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية, المجلد ٥, العدد١٥, ٢٠١١, ص٩١.

[٢] نعمة الله نجيب إبراهيم,أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي ,مؤسسة الشباب الجامعة,الاسكندرية,٢٠١٠,ص٨

[٣] ينظر:

- محمد فوزي أبو السعود وآخرون,مبادئ الاقتصاد الكلي ,دار التعليم الجامعي, الاسكندرية,٢٠١٥, ص٢٨٥-٢٨٦.

-Campbell R.McConnell or Stanley L.brue,macro economics principles,problems,and policies mcgraw-Hill Lrwin , Americas,New York ,seventeeth edition,2008,p:130

بعض أفراد القوى العاملة, بيد أن الفصل بين الأمرين ان البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن وانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك أمكانية التأهيل للوظائف الأخرى[١].

أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث تجد شريحة من العاملين ان إمكانياتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل امراً طويل المدى نسبياً , هذا أذا اختاروا أعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد

وتبعاً لذلك فإن هذا النوع من التعطيل الذي يصيب جانباً من قوة العمل,بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني,وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة وبين مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه, فقد ينخفض الطلب على العمل في بعض القطاعات الاقتصادية ويرتفع في قطاعات أخرى,تنتج عندما يوجد عدم توازن بين العرض والطلب على العمل في مختلف الأسواق الفرعية حتى ولو كان أجمالي الاعداد المعروضة مساوياً لإجمالي الاعداد المطلوبة[٢].

ب- البطالة الاحتكاكية[٣] Frictional unemployment :يظهر هذا النوع من البطالة في حالة قيام الأفراد بترك وظائفهم ومحاولة البحث عن وظيفة أفضل , وخلال مرحلة البحث عن الوظيفة يعتبر هؤلاء الافراد في حالة بطالة احتكاكية , ويظهر هذا النوع من البطالة بين النساء اللاتي يتركن إعمالهن لفترة معينة من اجل رعاية أطفالهن ثم يعاودن البحث عن وظيفة مرة أخرى بعد انتهاء مهمتهما , وتعتبر فترة البطالة الاحتكاكية هي فترة البحث عن الوظيفة الملائمة ويتوقف طول هذه الفترة على عدة عوامل منها :

---

[١] طاهر فاضل ألبياتي و خالد توفيق ألشمري , مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي , دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩, ص٣٠١.

[٢] ينظر:

- بسام الحجار , علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي,دار المنهل اللبناني,,بيروت, الطبعة الأولى,٢٠١٠,ص ١٩٠.
- جي هولتن ولسون , مصدر سابق ,ص٦١٤.

-Robert H. Frank and Ben S. Bernanke,Prinsiples of Economics,Mcgraw-Hill Lrwin, Americas,New York,Third Edition ,2007,p:32

-Arthur o·Sullivan,and Others,Survey of Economics,princlples,Applications,and Tools, pearson prentise Hall, Americas,Third Edltion,2008 ,p:311

[3] H.L.Ahuga Or S.Chand,Economis Environment Of Business,By Raj Endra Raviadra Pirnters ,Newdelhi ,Fourth Revised Edition ,2009,p:192

-مدى توفر معلومات واضحة عن سوق العمل , فكلما كانت هذه المعلومات واضحة ومتوفرة كلما قصرت فترة البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

-تكاليف البحث عن الوظيفة , فكلما ارتفعت تكاليف البحث عن الوظيفة كلما قصرت فترة البطالة الاحتكاكية[١].

وتنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل أخر أو منطقة أخرى أو قطاع أخر أو صناعة أخرى , وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة ويستغرق ذلك وقتاً لان العامل يترك عمله بحثاً عن أجور أعلى أو ظروف معيشية أفضل وهذا قد لا يتوفر بسرعة , ويحدث هذا النوع من البطالة في أوقات الرخاء بسبب العوامل الأخرى التي تسبب وجودها[٢].

تتصف الحياة البشرية بالحراك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع , فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى , كما أن العديد من المهن اختفت ألان وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة , للقادمون الجدد إلى سوق العمل في كل سنة, فهي حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل(تطور التكنولوجي انتقال من منطقة إلى أخرى[٣]. والاقتصاديين يفضلون خفض البطالة إذ يحفز ذلك الإجراء الناس على البحث عن الوظائف بصورة أكثر سرعة ما يعمل على خفض البطالة الاحتكاكية[٤] . وتستغرق البطالة الاحتكاكية وقتا طويلاً للبحث عن فرص العمل التي تتناسب بشكل أفضل مع أذواق العاطلين ومهاراتهم[٥].

ت- البطالة (الدورية) cyclical unemployment : وهي أهم نوع من أنواع البطالة كونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي, فترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي عندما ينخفض الطلب الكلي والإنتاج الكلي في الاقتصاد , وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عندما يرتفع الطلب الكلي والإنتاج الكلي , وهي البطالة التي يركز عليها التحليل

---

[١] أيمان عطية ناصف ,مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , ٢٠٠٧, ص٢٦٩-٢٧٠.

[٢] طاهر فاضل ألبياتي , مصدر سابق, ص٣٠٢

[٣] خالد واصف ألوزني, مصدر سابق , ١٩٤.

[٤] جورج باكلي و سوميت ديساى , علم الاقتصاد , ترجمة: احمد المغربي , دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة , مصر , الطبعة الأولى , ٢٠١٣, ص٨٦.

[5] N.Gregory Manklw,Princlples of Economics ,Harcourt College Publishers ,Paris,Franse ,Sesond Edition ,2th ,2001,p:587

الاقتصادي الكلي وتوجه اليها السياسات النقدية والمالية للحكومة وتنشأ البطالة الدورية في العادة بسبب الدورات التجارية[١].

كلما قصر المستوى الجاري للطلب الكلي عند استيعاب أو(شراء) الإنتاج المتاح وهو الأمر الذي يتسبب كما رأينا بظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد , وقد جرت العادة على قياس البطالة الموسمية على أنها تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح , وعليه فعندما تساوي البطالة الموسمية صفراً فإن ذلك يعني أن عدد الشواغر الوظيفية المتوفرة خلال الفترة الجارية يساوي تماما عدد الأشخاص العاطلين عن العمل , وفي هذه الحالة تكون جميع حالات البطالة القائمة أما بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية , وعند ذلك يكون معدل البطالة الجاري مساويا لمعدل البطالة الطبيعي[٢].

ث- البطالة الموسمية seasonal unemployment :- ويرجع هذا النوع من البطالة إلى قصور الطلب على عنصر العمل في مواسم دون الأخرى , وقد عرفت الاقتصاديات النامية ذلك النوع من البطالة خاصة القطاع الزراعي نظرا لطبيعة هذا النشاط حيث يتسم الطلب على العمل الزراعي بتقلبه من وقت إلى أخر , وذلك نظراً لان القطاع الزراعي يمثل المصدر الأساسي للناتج القومي , ويستوعب جزاً كبيرا نسبياً من العمالة في الدول النامية , ويعزى ذلك إلى أن طرق الإنتاجية المستخدمة في الزراعة كانت وما زالت تعتمد إلى حد كبير على كثافة عالية من العمل , كما انه مع تزايد الوزن النسبي لقطاع السياحة في الاقتصاد النامي بدأت مشكلة البطالة الموسمية بالظهور في هذا القطاع , وذلك في المواسم

---

[١] ينظر :

- نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف , الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات , دار الحامد للنشر والتوزيع , الاردن , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٦ , ص ٢٤٦.

-Bridley R.ScHiller,The Economy Today, Mcgraw-Hill Lrwin,Americas,Newyork ,Eleventh edition ,2008,p:115

[٢] انظر :

- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومرد,الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر والتوزيع ,عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٣, ص٣٨٠.

-Manfred Gartner , Macroeconomics,Prentice Hall Financia Hall,London,Third Edition ,2009,p:426

الذي يقل فيها الطلب السياحي لأسباب اقتصادية أو سياسية خارجية كانت أم داخلية خارجة عن السيطرة[١].

وعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود , تجد العديد من الشركات تخفض مبيعات الإنتاج وعندما تبدأ الشركات بتشغيل العمال الذين يفقدون وظائفهم بسبب الركود وهذا الذي تعاني منها البطالة الدورية[٢].

ج- البطالة المقنعة Disguised unemployment : وهي عبارة عن الحالة التي يكون فيها الفرد مشتغلاً , ألا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيره , أو انه يمارس شغله خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم أنه قادر وراغب في القيام بالعمل طوال وقت العمل كاملاً وعلى هذا فإن البطالة المقنعة تمثل استخداماً زائداً ألا أنه ليس استخدام كاملاً , ولكن يلاحظ أن هناك من العمال من يفضل الاشتغال أياماً قليلة من الأسبوع , ولا سيما النساء المتزوجات ومثل هؤلاء لا يمكن ان نعتبرهم من جملة الأشخاص الذين يحسون بوطأة البطالة , وبالتالي لا تشملهم البطالة المقنعة وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء تخصيص عنصر العمل , ويمكن أن نجد أسباباً عديدة لسوء توزيع الموارد , ولكن أهمها انكماش الإنتاج وبالتالي تناقص النشاط الاقتصادي , ففي أوقات التدهور الاقتصادي قد يضطر العمال من أصحاب المهارات العالية إلى الاشتغال حتى في العمال البسيطة وهناك أسباب أخرى لذلك , منها جهل الإدارة بمهارات العمال وجهل الأعمال بحاجات الإدارة , والبطالة المقنعة لا تظهر غالباً في النسبة المئوية لمجموع البطالة , لان أكثر الإحصائيات تشير فقط إلى عدد الأفراد العاطلين عن العمل كليا[٣].

ويلاحظ أن الاقتصاديات النامية عرفت ظاهرة البطالة المقنعة في بادئ الأمر بالريف, ومع زيادة التحضر والتحولات في أنماط السلوك الاقتصادي أخذت مواقع البطالة المقنعة تنتقل كذلك إلى الدول عبر قنوات الهجرة الداخلية , وقد مثل التعليم احد هذه القنوات كذلك سياسة الالتزام الحكومي بتعيين الخرجين والمتسرحين من الجيش في أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة وهكذا تضخم اعداد العاملين في قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام وظهرت البطالة المقنعة فيهما باعداد ومعدلات كبيرة ومتزايدة , وعليه فإن ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية كانت انعكاسا لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو

---

[١] محمد فوزى أبو السعود, المصدر السابق , ص٢٨٦.

[2] R.Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien ,Economics ,pearson Incll Rights Reserved.Maunfactured in the United States of Amerisa,third Edition,2010,p:648

[٣] محمد طاقة وآخرون , أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي والكلي), أثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , ٢٠٠٨, ص٣١٠.

السكاني السريع مع قصور فرص التوظيف في القطاعات المنتجة , مما أدى إلى اشتغال فائض العمل في مجالات ذات إنتاجيات حدية منخفضة جدا أو منعدمة[١].

أن البطالة المقنعة تعني أن العامل لايكون عاطلاً عن العمل , بل أنه يعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهرياً , ألا أنه لايؤدي عملاً ضرورياً في الحقيقة, وذلك بسبب ارتباط البطالة المقنعة هذه بوجود اعداد من العمال تفوق الحاجة أليها في المجال الذي يستخدم فيه العمل المذكور , وبالشكل الذي ينجم عنه انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل بحيث تكاد تصل الصفر , والبطالة المقنعة تكمن في القطاع الأساسي المهم , وهو القطاع الزراعي , وحيث تمارس العائلة الريفية الزراعة اعتمادا على عمل أفراد العائلة, وكذلك تنتشر في النشاطات الخدمية الحكومية خاصة[٢].

٢-أثار البطالة: Unemployment Effects

أ-الآثار الاقتصادية : Economic Effects

تؤدي البطالة وخاصة لعنصر العمالة المدربة والمتعلمة , إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية فعلاً لتحقيق النمو الحقيقي في بلد وانعكاس ذلك على مستوى التشغيل وهنا تظهر العلاقة العكسية بين البطالة والإنتاج , أن تراجع حقيقي في الدخل القومي بنسبة(2%) يقابله زيادة في معدل البطالة مقدارها (1%), وعليه فكلما تراجع الناتج القومي أدى إلى زيادة البطالة , كما أن البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد نتيجة تناقص مستويات الدخل , كما تعد البطالة تدميراً لقوى الإنتاج وضياع مورداً هاماً من الموارد الاقتصادية[٣], يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل , وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي , انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام , يمتد أثر البطالة بامتداد فتراتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية , خاصة في الدول النامية [٤]. وهناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارات حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو

---

[١] محمد فوزي ابو السعود واخرون, المصدر السابق , ٢٨٨.

[٢] فليح حسن خلف , الاقتصاد الكلي , عالم الكتب الحديث , ٢٠٠٧, ص ٣٣٩.

[٣] مجيد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم احمد , مبادئ علم الاقتصاد,دار زهران للنشر والتوزيع,عمان,الأردن,٢٠٠٨, ص٢٨٩.

[٤] سليم عقون , قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر)رسالة ماجستير في علوم التيسير , كلية العلوم الاقتصادي ,جامعة فرحات عباس ,٢٠٠٩,ص١٣.

خبرتهم , فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا , كلما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله[١].

ب – الآثار الاجتماعية والسياسية : Social and Political implication

للبطالة أثار اجتماعية وسياسية لاتقل سواء وخطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار , تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة ومن بين الآثار الاجتماعية والسياسية ,ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة أرتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع , كما معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع[٢].

إما معالجتها أو نتائجها , فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على ألاجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال[٣]. تصيب البطالة الأفراد بالإحباط والشعور بعدم الانتماء , وقد يدفعهم هذا إلى ارتكاب الجرائم والسرقات فضلاً عن الانحرافات الفكرية والاجتماعية , ولاشك ان البطالة تهدد الاستقرار السياسي للمجتمع للأسباب السابقة ولجميع هذه الأسباب تسعى المجتمعات المختلفة إلى زيادة فرص العمل ومحاولة استيعاب الأيدي العاملة المتوافرة وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية وافيه ايضاً, وهذا يتطلب حشد كافة طاقات المجتمع من أجل زيادة الإنتاج وإنتعاش الأحوال الاقتصادية بحيث تتاح فرصة عمل لكل من يبحث عنها[٤].

٣– أسباب البطالة unemployment Causes

أن التفسير الواضح لزيادة البطالة هو كون الإنفاق الإجمالي قد هبط , أو أي من المتغيرات التي تحدد أوجه الإنفاق الإجمالي , مثل الكفاءة الحدية للاستثمار أو الميل للاستهلاك , يمكن أن يكون مسؤولاً، ولا تستلزم البطالة على عكس التضخم تغيراً مستمراً في هذا للتغيرات , وإذا انخفض الانفاق

---

[١] عبد الرحمن يسرى احمد , النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية , الدار الجامعية , الإسكندرية , الطبعة الثانية , ٢٠٠٤,ص٢٠٥.

[٢] نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سلمان قطف , الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات , دار حامد للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , ٢٠٠٧, ص ٢٤٩.

[٣] نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سلمان قطف , مصدر نفسه, ص ٢٤٩.

[٤] احمد عبد الرحيم زردق , مبادئ الاقتصاد الكلي, دار الكتب المصرية , الإسكندرية , الطبعة الأولى , ٢٠٠١ , ص٢٣١.

الحكومي واستقر عند المستوى الأدنى , تزيد البطالة وتبقى مرتفعة بعض الوقت وهناك عدة أسباب لتزايد البطالة أهمها منها[١].

أ-تغير تركيبة القوى العاملة بمرور الزمن ففي الماضي كانت القوى العاملة تتكون أساسا من الرجال البالغين الذين يقع على عاتقهم كسب المال اللازم لأعاشة عائلاتهم , ولكن تزايد دخول ربات البيوت والمراهقين في ميدان العمل زاد من نسبة البطالة في المجتمع[٢].

ب-زيادة عرض العمل الناتج عن هجرة العمال من الريف إلى المدن بالإضافة إلى زيادة تدفق العمال الوافدين .

ت- سوء التخطيط التعليمي وما يرافقه من زيادة في مخرجات النظام التعليمي وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل[٣].

ث- عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يرافقه من انعدام لثقة المستثمرين المحليين والخارجين , وبالتالي انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي[٤].

ح- التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن اعداد من العاملين وإحلال ألآله مكانهم[٥].

ج- تعاني الكثير من الدول النامية وخاصة الدول العربية من سوء ألادارة والتنظيم والذي ينتج ظروف من نسبه لتحقيق البطالة وزيادة نسبتها بسبب بطئ برامج النمو الاقتصادي[٦].

---

[١] توماس ماير , وجيمس س. دو سينبري , وآخرون, النقود والبنوك والاقتصاد, ترجمة السيد احمد عبد الخالق , دار المريخ للنشر , الرياض, ٢٠٠٢, ص٤٣٥

[٢] إسماعيل محمد دعيس , السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق , الجزء الأول , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان ,الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠١٢ , ص٦٠

[٣] سامر عبد الهادي وآخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , الأردن , عمان , الطبعة الأولى, ٢٠١٣,ص ١٨٩.

[٤] سامر عبد الهادي وآخرون , مصدر نفسه ,ص ١٨٩.

[٥] محمود حسين الوادي وآخرون , مصدر سابق , ص ٣٠٧.

[٦] جمال داود سلمان , اقتصاد المعرفة , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الأردن عمان , ٢٠٠٩, ص١٨١.

المبحث الثالث / التضخم كأحد اخطر الإختلالات في الإقتصادات النامية :

يعرف التضخم بأنه حالة ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود من قوتها الشرائية[١]. ويعرف أيضا :- زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة قوتها الشرائية, أي ارتفاع مستوى الأسعار[٢]. وبعبارة أخري يعرف التضخم:على انه ارتفاع المستوى الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[٣].

ويعرف أيضا على أنه الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار وهي زيادات متوالية تبقى لفترة زمنية معينة ويشتمل هذا التعريف على عدة أركان أولها ارتفاع مستوى العام للأسعار , وثانيها الدرجة فليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما خطيراً[٤].

عندما يحدث التضخم فإن شراء عدد أقل من السلع والخدمات مقابل عدد اقل من الدولار , وان التضخم يقلل من القوى الشرائية للنقود, وان جميع الأسعار ترتفع من خلال التضخم , وأن بعض الأسعار قد تكون ثابتة أو تتناقص[٥], هو الحركة العضوية المستمرة في مستوى السعر الكلي التي يتم مشاركتها من قبل معظم المنتجات[٦].

---

[١] ينظر :

-جيمس بلاكورد, الموجز في النظرية الاقتصادية , ترجمة اشرف محمود اسماعيل, دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٦, ص٢٦٥.

-Roger Leroy Miller , Economics Today , Pearson Education , INC ,United States of America,Fifteenth Editron ,2011,p167.

[٢] حسين بن سالم جابر الزبيدي , التضخم و الكساد , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان , الطبعة الأولى , ٢٠١١,ص٣٣.

[٣] خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن , عمان , الطبعة العاشرة, ٢٠٠٩, ص٢٤٩,

[٤] عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات, , دار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠١٠, ص ٣١٩.

[5] Campbell R.McConr and Stanley L.Brue, Macroeconormics Principles,Problems,And Policies,Mcgraw-Hill Irwin,Avenue of the Americas,New York,Sixteenth Edition,2005,p:141

[6] Robert J. Gordon ,Macroeconomics ,Addison Wesley,Boston San Francisco New Youk ,9th,2003,p:226

١ – أنواع التضخم : Types of inflation

أن الغرض من تقسيم التضخم إلى أنواع , يقصد به معرفة مدى خطورة التضخم فهناك أنواع من التضخم تكون فيها زيادات المستوى العام للأسعار بطيئة نسبياً أخرى تكون سريعة وكبيرة في الوقت نفسه[١], وحيث التضخم يسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية لهذا يمكن تقسيم التضخم إلى أنواع الآتية[٢]:-

أ-التضخم الزاحف Greeping Inflation

يعد هذا النوع أدنى مستويات التضخم أذ تكون الزيادات في الأسعار بطيئة وتدريجية , لهذا فإنه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً قياساً بالأنواع الأخرى من التضخم , وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من التضخم أثناء الحرب العالمية الثانية وكذلك بريطانيا وامتد فيها إلى أواخر الستينات[٣].

ويتصف هذا النوع برفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محدوداً وبمستويات تدريجية إلى حد ما , ويترتب عليه , انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر كثيراً على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه , وهكذا إذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً أطلق علية التضخم الزاحف[٤].

ويتصف هذا النوع من التضخم بعدد من الخصائص عن غيره فالزيادة في الأسعار تكون دائما متتالية ولا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة أو معجلة في المدى القصير, أي انها لا تتطور بشكل رأسي , ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستتر على المدى الطويل , ولا يمكن لهذا النوع , بسبب طبيعة أسبابه ومكوناته , أن يولد عناصر مثبتة أم موقفه لهذه المتلازمات من التضخم , ولذلك فإن خطورته تتمثل في الأثر النفسي الذي يحدث لأفراد نظراً لان الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة ومتتالية لدرجة أن يصبح أمرا عادياً وطبيعياً, كما يتميز هذا الشكل من التضخم بتنوعه واختلافه النسبي

---

[١] ناظم محمد نوري ألشمري و محمد موسى الشروف, مدخل في علم الاقتصاد , دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان , ٢٠٠٧, ص ٣٧٠-٣٧١.

[2] Alan C . Stoskman , Introduction to Economics ,the Dryden Press Harcourt Brace College Publishers,United States of America,Second Edition ,1999,p:655

[٣] ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروف, مصدر سابق, ص ٣٧٠-٣٧١.

[٤] رمضان محمد مقلد و أسامة احمد الفيل,النظرية الاقتصادية الكلية,دار التعليم الجامعية,الإسكندرية,٢٠١٣,ص٣٠١.

من حيث المكان والزمان , حيث أننا نجد أنه في بعض الدول يتحقق بمعدلات مرتفعة نسبياً وفي دول أخرى بمعدلات أقل[١].

ب- التضخم المكبوت Supperssed inflation

يعرف بأنه الارتفاع بالأسعار المقيد عن طريق السياسة المالية والنقدية,الهادفة إلى تقييد الطلب الكلي,لكن هذا لايمنع الأفراد من تجميع موجودات نقدية وسائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قدرة شرائية بوقت لاحق[٢].

يتصف هذا النوع من التضخم بزيادات في الأسعار التي كان يتعين حدوثها لولا تدخل الحكومة من خلال فرض مراقبتها على الأسعار وتقديمها للإعانات والدعم ألسعري لأنواع معينة من السلع والخدمات الأساسية , وأتباع نظام البطاقات التموينية لهذا لا تكون زيادات الأسعار محسومة, أن هذه الإجراءات الحكومية المتمثلة في تحديد الأسعار بمستويات معينة وتوزيع السلع بمقادير معية أيضا لا تلغي الزيادات الحقيقية في الأسعار والتي تظهر بصورة إنفاق نقدي في السوق السوداء مما يضطر الحكومة إلى الإذعان لهذه الأسعار المتزايدة والتي يقابلها وفرة السيولة النقدية أو القوة الشرائية لدى الأفراد مما يعكس فائضاً في الطلب على السلع والخدمات المختلفة[٣].

ت- التضخم المفرط أو الطليق Hyper inflation

يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الأسعار بحيث تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة متصاعدة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكاملة بعد أن فقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور الحاد في قيمتها وقوتها الشرائية[٤].

في مثل هذا الوضع الافراد يفضلون الاحتفاظ بأي سلعة أو أي أصل أخر غير النقود واستمرار تواصل الزيادة في الأسعار وما يقابله من استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية والتخلي المستمر عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية مما يفقد العملة الوطنية أهم وظيفة من وظائفها كمستودع أو مخزون للقيمة مما يؤدي إلى انحسار الطلب على السيولة النقدية إلى أدنى مستوياتها مقابل زيادة الطلب على السلع

---

[١] أسامة كامل , النقود والبنوك , مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية , البحرين , ٢٠٠٦,ص٢٢٣.

[٢] اكتفاء رحيم محسن , دور التدقيق الداخلي في ترصين أداء البنك المركزي العراقي , بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد , وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي , ٢٠١٦,ص ١١٢

[٣] ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروف , مصدر سابق ,ص٣٧١.

[٤] ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروف , مصدر سابق , ص٣٧٢

والخدمات والتي تأخذ أسعارها باستمرار في التزايد , لذلك فإن هذا النوع من التضخم يمثل اخطر أنواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي والنقدي للدولة[١].

٢- العلاقة بين التضخم والبطالة : The Relationship between inflation and unemployment

يعد كل من التضخم والبطالة من التحديات الاقتصادية التي تسعى الإدارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح أي منها , حيث ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة , وألا فإن تأثيراته السلبية سوف تنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي , بينما معدلات البطالة ينبغي أن تكون في أقل الحدود الممكنة , سعياً لتحقيق التوظيف الكامل وما لذلك من أثر ايجابي على الاقتصاد الكلي , غير أن الدولة في سعيها إلى تحقيق أي من الأهداف قد يكون على حساب الهدف الأخر , بمعنى أن خفض معدلات التضخم قد يكون على حساب زيادة معدلات البطالة نظراً لأن خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود ومحاولة امتصاصها , وذلك لخفض الطلب على السلع والخدمات المختلفة , غير أن خفض الطلب يعني إقبال أقل على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى قلة الاستثمارات والإنتاج وتسريح أعداد من العاملين , لان الإنتاج يعتمد أساساً على القوى العاملة[٢], أن التحليل الكلاسيكي يفصل بين الجانب الحقيقي في الاقتصاد(الناتج, التوظف) والجانب النقدي(الأسعار, الأجور) ويؤمن الكلاسيك بأن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بتحقيق التوظف الكامل دائما, ومن ثم لا توجد بطالة إجبارية طالما لا يوجد تدخل خارجي في سوق العمل , وأن كان هناك بطالة فإنها تكون بطالة اختيارية , وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن إلى وضع التوافق الكامل, أما التضخم عند الكلاسيك فهو ظاهرة نقدية بحته تكون نتيجة لزيادة عرض النقود[٣].

ووفقاً لنظرية كمية النقود فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة , ولذا يتساوى معدل التضخم مع معدل النمو في عرض النقود بالمجتمع. وبالتالي فإن زيادة عرض النقود لاتؤثر في مستوى الإنتاج أو التوظف , وفقا لذلك لا توجد أي علاقة بين التضخم والبطالة وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2) حيث يقاس فيه معدل البطالة على المحور الأفقي ومعدل التضخم على المحور الرأسي

---

[١] ناظم محمد نوري الشمري و محمد موسى الشروف , مصدر سابق , ص٣٧٢

[٢] حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع,الطبعة الاولى , عمان ,الاردن , ٢٠١٠, ص ١٩٠

[٣] محمد فوزى ابو السعود وآخرون, مصدر سابق, ص٢٧٥

شكل (2)

العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقا للتحليل الكلاسيكي

المصدر: محمد فوزى أبو السعود وآخرون, مبادئ الاقتصاد الكلي, دارالتعليم الجامعي,,الإسكندرية,٢٠١٥,ص٢٧٥

ومن هذا الشكل ووفق التصور الكلاسيكي تتضح انه لاتوجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم , وتستطيع السلطة النقدية من خلال التحكم في الإصدار النقدي تحديد مستوى التضخم المرغوب في المجتمع وقد يكون صفراً[١], وقد وضع فيلبس في عام ١٩٥٨, من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة 1861 – 1957 وكان عنوان المقالة العلاقة بين معدل التغير في الاجور الكلية ومعدل البطالة يكون علاقة عكسية[٢] ووجد هنالك علاقة تبادلية واضحة.

في ظل ظروف معينة يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الطلب على الأعمال وبذلك يزداد مستوى التوظف ويقل معدل البطالة , فأن ارتفاع الأجور والدخول والطلب على السلع, يرفع الأسعار ويحدث العكس في حالات الركود والكساد[٣].

ووفقا لزيادة زمنية للبطالة والأجور , وجد فيلبس أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وإنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة , وكانت النتيجة أن هناك نوعاً من

[١] محمد فوزى ابو سعود وآخرون, المصدر نفسه, ص٢٧٥-٢٧٦.

[2] N. Gregor Mankiw, Principles of ,Economics,Op.Cit ,P:734

[3] N. Gregor Mankiw, Principles of ,Economics,Op.Cit ,P:734

المعاوضة بين البطالة والتضخم , أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم , وقد تمثلت تلك العلاقة بمنحني سمي باسم فيلبس[1]. كما هو موضح في الشكل (3).

شكل (3)

منحنى فيلبس يبين العلاقة العكسية بين نسبة البطالة ومعدل التضخم

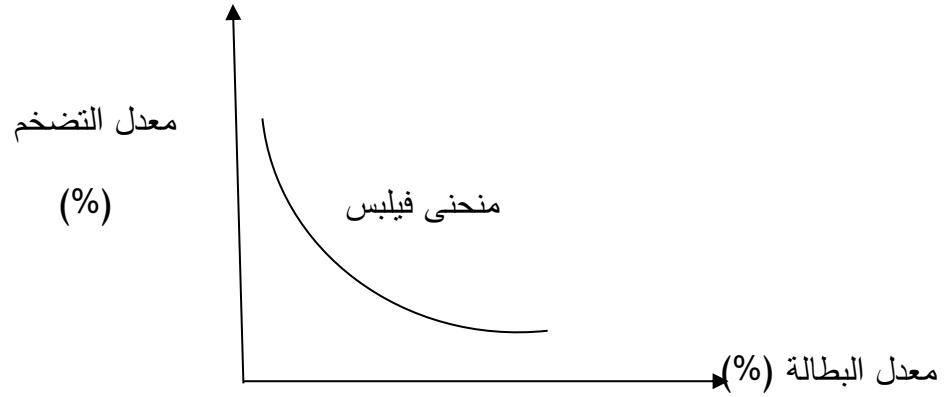

المصدر: حربي محمد موسى عريقات, مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي), دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن , عمان , الطبعة الأولى 2006,ص٢٥٧.

الاستنتاجات

١ – أدت العوائد النفطية الكبيرة إلى تحول أقتصادات الدولة النامية النفطية نحو الريعية المتزايدة , فيما شكل ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه الإقتصادات قيداً مهما على عملية التنوع الإقتصادي , وأنعكس ذلك في تحولا متناسب للقطاعات الاقتصادية الأساسية كالزراعة أو الصناعة وبخاصة التحويلية .

٢– أظهرت العقود السابقة أن الإختلالي الهيكلي في القطاعات الإقتصادية لم يتم تجاوزه نتيجة للطريقة السيئة في إدارة وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية.

٣– تزايد حدة الإنكشاف الإقتصادي الخارجي لمجمل هذه الإقتصادات بما ادى إلى حساسية هذه الإقتصادات للتجارة الخارجية .

[1] حربي محمد موسى عريقات, مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي), دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن , عمان , الطبعة الاولى 2006,ص٢٥٧.

٤- ساهمت الفوائض المالية في تعميق اندماج هذه الإقتصادات في حركة الإقتصاد العالمي دون أن تعطي ثماراً ايجابية , بل أدت إلى ظواهر التضخم وشيوع المضاربات والفساد إلى تأكل هذه الفوائض , كما إن إندراج الأخيرة في حركة رأس المال العالمي لن يسمح لهذه الأقطار (مرونة أقل) في إستخدامها لأغراض تنموية متى شاءت.

٥- في الصناعة جرى الأعتماد على إقامة مشروعات مكثفة لرأس المال مما جعل هذه الإقتصادات امام تناقض صارخ تمثل في تدفق الإيدي العاملة الوافدة المستمر وبين الحاجات الفعلية للصناعات للإيدي العاملة في ظل ضعف التشابكات القطاعية مما جعل القطاع الصناعي , والنفطي بالذات قطاعاً منعزلاً عن بقية القطاعات .

٦- ان ما يشهده العالم من تحولات وتطورات متلاحقة وشاملة تمثل في جوهرها استجابة للتطور الذي شهده النظام الرأسمالي , وهذا النظام وشركاته الدولية . النشاط اصبح بحاجة إلى تبني دعوة التخصيصية وتحرير التجارة وإقامة التكتلات العملاقة وإعادة رسم خريطة العالم من جديد لإستنزاف وأفراغ الدول النامية من بقايا فائضها الإقتصادي .

٧- لن يكون من السهل على الإقتصادات النامية مجابهة التكتلات الإقتصادية والتجارية العالمية في إطار المبادئ التي ترتكز عليها حالياً , وسيكون من الصعب عليها تأمين تدفق طبيعي وأسعار عادلة لمنتجاتها في السوق العالمية في ظل موجة التحرير العالمية .

٨- أن العولمة الإقتصادية لا تعالج الإختلالات الهيكلية المتأصلة في هياكل الإنتاج ولا تعالج مشاكل التنمية بعيدة الأمد ,بقدر ماتفرض من إصلاحات هيكلية ذات طبيعة مالية ونقدية طبقاً ت وصفات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبما تحقق مصالح الاقتصادات الكبيرة .

التوصيات

١ – ضرورة تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيارة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية في الناتج المحلي الإجمالي , مما يخلص إقتصادات الدول النامية من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية واحدة زراعية أو منهجية واستغلال كافة الموارد والطاقات المحلية وبما يمكن إقتصاداتها من استخدام قدراتها الذاتية لزيادة الإنتاج لسد حاجة أسواقها من جهة وزيادة وتنويع صادراتها من جهة أخرى .

٢- عدم الإسراع في برامج الخصخصة وما يرافقها من مبادرات تؤدي إلى فتح الأسواق التي كانت تتمتع بالحماية حتى فترة وجيزة في وجه المنافسة الدولية لإنها سوف تؤدي بالضرورة إلى نتائج وخيمة بالنسبة لسوق العمل وخاصة تلك التي ترتفع فيها معدلات البطالة بنسب عالية وخطيرة فإذا لم يكن هناك ما يضمن بأن الدول النامية قادرة على خلق فرص عمل جديدة لتخفيف البطالة التي تزداد نتيجة الخصخصة وبفعل عمليات التحرير الإقتصادي إلى أدنى تقدير فسيكون من الأفضل أن ترجئ عمليات فتح أسواق الدول النامية للمنافسة الدولية إلى حين انخفاض البطالة ورفع مستوى المعيشة للغالبية من السكان .

٣- ضرورة أن تعتمد الدول النامية خطة إصلاحية خاصة بها في معالجة أزماتها الإقتصادية تقوم على ظروفها الخاصة وعل إتاحة قدر كبير من التدخل المباشر أو الغير مباشر للدولة على وفق لآليات التخطيط تقوم على معالجة القطاع الإنتاجي قبل إقرار بيئة التحرر التجاري .

٤- التأكد على الربط العضوي بين الأمن الغذائي والأمن المائي باعتبارها الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات والإستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث والتوسع في إستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة , ورفع كفاءة استخدام مياه الري والفائدة منها.

٥- العمل على خلق قاعدة تكنلوجية في الدول النامية إذ لايمكن تصور قيام تقدم إقتصادي بدون إنشاء مراكز الأبحاث والدراسات والمختبرات والمكتبات ووسائل النشر وتشجيع ودعم كافة الاطر المؤسسية اللازمة لتقدم البحث العلمي ونشر وتبادل المعارف في مختلف المجالات وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة بدراسات التطور والتنمية.

قائمة المصادر

المصادر العربية

١- احمد عبد الرحيم زردق , مبادئ الاقتصاد الكلي, دار الكتب المصرية , الإسكندرية , الطبعة الأولى , ٢٠٠١.

٢- احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات , دار الكتب والوثائق , العراق, بغداد, الطبعة الأولى , ٢٠١٣.

٣-احمد عمر الراوي ,دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣,دار الكتب والوثائق ببغداد,العراق,بغداد,٢٠٠٩.

٤- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجومرد,الاقتصاد الكلي , دار المناهج للنشر والتوزيع ,عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٣.

٥- أسامة كامل , النقود والبنوك , مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية , البحرين , ٢٠٠٦.

٦- إسماعيل محمد دعيس , السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق , الجزء الأول , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان ,الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠١٢ .

٧-إسماعيل محمد سلطان,الاقتصاد السياسي,دار الراية للنشر والتوزيع,عمان,الأردن,٢٠١٢.

٨- اكتفاء رحيم محسن , دور التدقيق الداخلي في ترصين أداء البنك المركزي العراقي , بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد , وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي , ٢٠١٦.

٩- أيمان عطية ناصف ,مبادئ الاقتصاد الكلي , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , ٢٠٠٧.

١٠-بسام الحجار , علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي,دار المنهل اللبناني,,بيروت, الطبعة الأولى,٢٠١٠.

١١-توماس ماير , وجيمس س. دو سينبري , وآخرون, النقود والبنوك والاقتصاد, ترجمة السيد احمد عبد الخالق , دار المريخ للنشر , الرياض, ٢٠٠٢.

١٢-جمال داود سلمان , اقتصاد المعرفة , دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الأردن عمان , ٢٠٠٩.

١٣-جورج باكلي و سوميت ديساى , علم الاقتصاد , ترجمة: احمد المغربي , دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة , مصر , الطبعة الأولى , ٢٠١٣.

١٤-جي هولتن ولسون , الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات,ترجمة: كامل سلمان العاني, دار المريخ للنشر,الرياض, الطبعة العربية , ١٩٨٧.

١٥-جيمس بلاكورد, الموجز في النظرية الاقتصادية , ترجمة : اشرف محمود اسماعيل ,دار زهران للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٦.

١٦-جيمس جوارتيني و ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة وتعريب :عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد,, دار المريخ للنشر , الرياض , ١٩٩٩.

١٧-حربي محمد موسى عريقات, مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي, دار وائل للنشر والتوزيع, الاردن , عمان , الطبعة الاولى 2006

١٨-حسام علي داود , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع,الطبعة الاولى , عمان ,الاردن , ٢٠١٠.

١٩-حسن هادي صالح , دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية , رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٧.

٢٠- حسين بن سالم جابر الزبيدي , التضخم والكساد , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان , الطبعة الأولى , ٢٠١١.

٢١- خالد واصف ألوزني واحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن , عمان , الطبعة العاشرة, ٢٠٠٩.

٢٢- دعد رفيق دلال , إقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج , مكتبة المجتمع العربي , عمان,الأردن ,٢٠٠٩.

٢٣- رحمن حسن علي المكصوصي,فاتن سعيد حميد,برامج التكييف وانعكاساتها على بعض مؤشرات في البلدان (الاردن , مصر)حالة دراسية,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية,العدد ٧, ٢٠١٢.

٢٤- رمزي زكي ,أزمة مصر الاقتصادية مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة ,مطبوعات مكتبة مدبولي, ١٩٨٠.

٢٥- رمضان محمد مقلد و أسامة احمد الفيل,النظرية الاقتصادية الكلية,دار التعليم الجامعية ,الإسكندرية,٢٠١٣.

٢٦- سامر عبد الهادي وآخرون , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , الأردن , عمان , الطبعة الأولى, ٢٠١٣.

٢٧- سليم عقون , قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر)رسالة ماجستير في علو التيسير , كلية العلوم الاقتصادي ,جامعة فرحات عباس ,٢٠٠٩.

٢٨- سيلام حمزة ولدبزيو فاتح , فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ,مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك,٢٠١٣.

٢٩- طاهر فاضل ألبياتي و خالد توفيق ألشمري , مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) , دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن , عمان , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩.

٣٠- عبد الرحمن يسرى احمد , النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية , الدار الجامعية , الإسكندرية , الطبعة الثانية , ٢٠٠٤.

٣١- عبد الله الطاهر وآخرون , مبادئ الاقتصاد السياسي ,دار وائل للطباعة والنشر, عمان , الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠٢.

٣٢- عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات, , دار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠١٠.

٣٣-عبد المطلب عبد الحميد , الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات) دار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠١٠.

٣٤- عبد الوهاب ألامين , مبادئ الاقتصاد الكلي ,دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع,عمان,الأردن , ٢٠٠٢.

٣٥- عبد الوهاب ألامين و زكريا عبد الحميد باشا , مبادئ الاقتصاد (الجزء الثاني الاقتصاد)الكلي والجزئي , دار المعرفة ,جامعة الكويت , ١٩٨٣

٣٦- عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش, التنمية الاقتصادية ومشكلاتها , دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠١٣.

٣٧- علام عثمان , تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية , ٢٠١٣.

٣٨- عمر محمد المحمودي , نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , الطبعة الأولى , ١٩٨٦.

٣٩- فائق مشعل قدوري العبيدي ,البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق بعد الاحتلال , مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية, المجلد ٥, العدد١٥, ٢٠١١.

٤٠- فليح حسن خلف , الاقتصاد الكلي , عالم الكتب الحديث , ٢٠٠٧.

٤١- فليح حسن خلف,العولمة الاقتصادية, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الأردن , الطبعة الأولى ٢٠١٠.

٤٢- فؤاد محمد الصقار , الملامح الاقتصادية للدول النامية, الناشر وكالة المطبوعات, الكويت, ١٩٨٢.

٤٣- كاظم جاسم العيساوي و محمود حسين الوادي , الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي, المستقبل للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, الطبعة الأولى , ٢٠٠٠.

٤٤- مجيد خليل حسين وعبد الغفور إبراهيم احمد , مبادئ علم الاقتصاد,دار زهران للنشر والتوزيع,عمان,الأردن,٢٠٠٨.

٤٥- محمد طاقة وآخرون , أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي والكلي), أثراء للنشر والتوزيع , الطبعة الثانية , ٢٠٠٨.

٤٦- محمد مروان السمان وآخرون, مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي و الكلي),دار الثقافية للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, الطبعة الأولى , ٢٠٠٩.

٤٧- محمد فوزي أبو السعود وآخرون,مبادئ الاقتصاد الكلي ,دار التعليم الجامعي, الاسكندرية,٢٠١٥.

٤٨- محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف ,الاقتصاد الكلي , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان, الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠٩.

٤٩- محمود حسين الوادي وآخرون, مبادئ علم الاقتصاد , دار المسرة للنشر والتوزيع, عمان , الأردن, الطبعة الثانية , ٢٠١٣.

٥٠- ناظم محمد نوري ألشمري و محمد موسى الشروف, مدخل في علم الاقتصاد , دار زهران للنشر والتوزيع ,عمان , ٢٠٠٧.

٥١- نزار سعد الدين عيسى و إبراهيم سلمان قطف , الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات , دار حامد للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , ٢٠٠٧.

٥٢- نعمة الله نجيب إبراهيم,أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي ,مؤسسة الشباب الجامعة , الاسكندرية ,٢٠١٠.

المصادر الاجنبية

1-Alan C . Stoskman , Introduction to Economics ,the Dryden Press Harcourt Brace College Publishers,United States of America,Second Edition ,1999

2-Arthur o'Sullivan,and Others,Survey of Economics,principles,Applications,and Tools, pearson prentise Hall, Americas,Third Edltion,2008

3-Bridley R.ScHiller,The Economy Today Mcgraw-Hill Lrwin,Americas,Newyork ,Eleventh edition ,2008

4-Campbell R.McConnell or Stanley L.brue,macro Economics principles,problems,and policies mcgraw-Hill Lrwin , Americas,New York ,seventeeth edition,2008
5-Campbell R.McConr and Stanley L.Brue, Macro economics Principles ,Problems ,And Policies,Mcgraw-Hill Irwin,Avenue of the Americas,New York,Sixteenth Edition,2005
6-H.L.Ahuga Or S.Chand,Economic Environment Of Business,By Raj Endra Raviadra Pirnters ,Newdelhi ,Fourth Revised Edition ,2009
7-Manfred Gartner , Macroeconomics,Prentice Hall Financia Hall,London,Third Edition ,2009
8-N.Gregory Manklw,Principles of Economics ,Harcourt College Publishers ,Paris,Franse ,Sesond Edition ,2th ,2001
9-R.Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien ,Economics ,pearson Incll Rights Reserved.Maunfactured in the United States of Amerisa,third Edition,2010
10-Robert H. Frank and Ben S. Bernanke,Principles of Economics,Mcgraw-Hill Lrwin, Americas,New York,Third Edition ,2007
11-Robert J. Gordon ,Macroeconomics ,Addison Wesley,Boston San Francisco New Youk ,9th,2003
12-Roger Leroy Miller , Economics Today , Pearson Education , INC ,United States of America,Fifteenth Editron ,2011